بسم الله الرحمن الرحيم

منهجية دراسة الرواة المختلف فيهم ونحوهم من الرواة

في رسائل الما جستير والدكتوراه وغيرها

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

فقد كثر في الآونة الأخيرة إقبال بعض طلاب الدراسات العليا في الكليات الشرعية وفي تخصص السنة وعلومها على اختيار بحوث متعلقة بأحد الرواة الذين وقع فيهم اختلاف جرحا وتعديلا، ليكون موضوع بحثه ودراسته .

لكني وجدت هناك خللا كبيرًا عند كثير منهم في ضابط اختيار الراوي ، وفي هدف الدراسة ، وفي منهجها .

فأحببتُ التنبيه على موضع الخلل ، ووضع الضابط لـحُسْنِ اختيار الراوي ، ولبيان منهج الدراسة . لينتفع بها طلبة العلم ، وليحذروا من الخلل المتكرر في بعض تلك البحوث .

أولاً: تحديد ضابط الراوي المختلف فيه:

أولاً: لابد أن يكون الاختلاف في الراوي على وجه مشكل، فمثلا لا يدخل في استحقاق البحث والدراسة الراوي الذي وثقه عامة النقاد وانفرد أحدهم بتضعيفه، أو العكس : بأن يكون قد ضعفه عامة النقاد وانفرد أحدهم بتوثيقه ؛ لأن الترجيح في مثل هؤلاء ترجيحٌ واضح ، ولن تضيف دراسة أحاديث الراوي شيئا على المنزلة التي يكاد يتفق عليها أئمة النقد : جرحا أو تعديلا ؛ لشذوذ المخالف ، ووُضوح الخطأ في حكمه .

ثانياً: إذا كان الاختلاف في الراوي كثيرًا بحيث يحتمل وحده الدراسة النظرية (وهم ليسوا كثيرين) ، فلا حاجة حينها لدراسة أحاديث منتقاة له في الكتب الستة وغيرها، وتكفي دراسة عبارات الجرح التعديل ، بالتثبت من ثبوتها ، ومن مراد قائلها ، ومن وجه مخالفته لغيره .. ونحو ذلك .

ومن هؤلاء الرواة : محمد بن إسحاق فالاختلاف فيه كثير، وقد أطال الدكتور أحمد معبد في حاشية تحقيقه للنفح الشذي في جمع كلام النقاد فيه (٢/ ٦٩٨- ٧٩٢) ، وبلغت أكثر من (٩٤) صفحة بالخط الدقيق ، وهذا قبل خروج كثير من المصادر في الأعوام الماضية القريبة التي ستزيد من عدد صفحات الدراسة النظرية لكلام أئمة النقد في ابن إسحاق .

وكذلك عبد الله بن لَهيعة الذي درسه الدكتور أحمد معبد في (٧١) كما في تعليقه على النفح الشذي لابن سيد الناس (٢/ ٧٩٢- ٨٦٣) .

ثانياً: تحديد هدف الدراسة

يجب أن يكون الهدف من دراسة مرويات الراوي المختلف فيه واضحا : فدراسة منتقيات من حديثه من الكتب الستة أو التسعة لن تكون لها ذات مصداقية في تحرير منزلته جرحا وتعديلا لسببين :

الأول : أن الكتب الستة أو التسعة هي بين كتب تصحيح وكتب انتقاء ، فلن تكون مثل هذه الكتب التي ربما تعمدت تجنب أخطاء الراوي ومنكرات حديثه وسيلةً صحيحةً لإعطاء التصور المنصف عن سبب جرح النقاد أو تضعيفهم للراوي ؛ لأنها ربما أعطتنا تصورا يرفعه عن منزلته الحقيقية؛ لأنها تتضمّن اختيارًا لأفضل ما لديه غالبا .

الثاني : أن الاكتفاء بدراسة بعض حديث الراوي لن يكون ذا تأثير حقيقي لاستجلاء منزلته جرحا أو تعديلا ؛ حيث إن حديثا واحدا قد يؤثر على الراوي ، ولو كان مكثرا ، فإذا لم يدخل ضمن دراسة الباحث ستكون نتائجه خادعة غير صحيحة .كيف والدارسون باقتصارهم على أحاديثه في

الكتب الستة أو التسعة هم يقتصرون على جزء يسير من حديثه ، بل الجزء المنتقى المختار من حديثه (كما سبق)؟!

وقد قال الإمام أحمد : « لم نزل ندافع أمر الواقدي ، حتى روى هذا الحديث ، فجاء بشيء لا حيلة منه» .

مما يعني أن حديثا واحدا فقط هو الذي منع من الاعتذار للواقدي ومن تحسين الظن فيه ، من ضمن روايات كثيرة للواقدي وهو المحدّث المكثر والإخباري الواسع الرواية .

ومثله : ما قاله الإمام أحمد أيضا عن الحكم بن عطية العيشي ، قال : «كان عندي صالحَ الحديث حتى روى عن ثابت، عن أنس، أن النبي صلى الله عليه وسلم "تزوج أم سلمة على متاع يسوى قيمة عشرة دراهم"» .

وفي ترجمة عَمرو بن حَكّام : ذكر النقاد أنه كان مكثرا عن شعبة بن الحجاج ، حتى ذكر الإمام أحمد أنه روى عنه أربعة آلاف حديث ، وكان يُظن أنه من الثقات (كما عند ابن عدي في الكامل) ، حتى انفرد عن شعبة بحديث واحد مستنكر ، فسقط لأجله ، بل إنه لُقب بهذا الحديث الواحد ، فصار يقال عنه (الزنجبيلي) ، وقال أبو حاتم : «لم يُنكر عليه إلا هذا الحديث» .

فبحديث واحد سقط حديث هذا الراوي الذي بلغ الآلاف .

وبالمناسبة : هذا الحديث ليس في الكتب التسعة كلها ، فلو درس الباحث حديثه في الكتب التسعة سيخرج بثقته ؛ لأنه أهمل حديثه الذي كان قد أسقطه عند الأئمة .

وقد قال الإمام الدراقطني أيضًا عن أحد الرواة ، وهو الربيع بن يحيى الأُشْناني ، بعد أن ذكر له حديثا أنكره عليه : «هذا يُسقط مائة ألف حديث».

يعني : قد يكون للراوي مائة ألف إسناد ورواية ، ويكون سبب تضعيفه حديث واحد منها ؛ لفحش غلطه أو شدة نكارته . فلو درس الباحثون تسعةً تسعين ألف حديث له (لو كان له هذا العدد من الأحاديث) ، وفاتهم هذا الحديث الواحد الذي كان مناطَ الحكم عليه عند الدراقطني ، فسوف يختلّ حكم الباحثين عليه ؛ لأنهم فاتهم بفوات هذا الحديث عليهم أهم منطلَق من منطلقات الحكم عليه !

فأين هذا ممن يدرس مائة حديث أو مائتين ؟! ثم يريد لدراسته أن تكون ذات تأثير على كلام الحفاظ المجتهدين ؟!

ونحوه ما قاله أبو زرعة الرازي عن عمر بن عبد الله بن أبي خَثْعَم ، حيث قال عنه : «واهي الحديث ، حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثةَ أحاديث ، لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها».

فثلاثة أحاديث كافية لإفساد خمسمائة حديث مستقيمة للراوي عند النقاد ! لشدة نكارتها .

ونحوه قَوْلُ الإمام الحاكم : «أبو علي محمد بن أحمد بن عروة الكاتب : محمودٌ في المكاتبة ، حسنُ السيرةِ فيها ؛ إلا أنه لم يُشْهَر بالطلب ، وحدّث عن شيخنا أبي العباس بحديث يُبطِلُ عملَ سنين كثيرةً .. (ثم ذُكر الحديث) ».

كل هذا يبيّن مقدار جناية البحوث التي لا تدرس إلا قليلا من حديث الراوي بالنسبة لما كان لدى الحفاظ من حديثه ، ثم تريد هذه البحوث أن يكون لدراستها معنى ، بل تريد أن تزاحم بها أحكامَ الحفاظ النقاد.

ولذلك يجب أن يكون هدف تلك البحوث واضحا ، وأن يكون لدى الباحث وسيلةٌ بحثيةٌ صحيحة تُبلّغه إلى هدفه وتجيب عن مشكلة بحثه .

ولذلك سنقسم الرواة المستحقين للدراسة إلى أقسام ، بحسب أحوالهم :

القسم الأول : الرواة الذي نجد فيهم من عبارات الجرح والتعديل المتكاثرة ما يكفي لإقامة دراسة عليهم ، من خلال العبارات التي قيلت فيهم لكثرتها البالغة وشدة الاختلاف والتباين فيها . ويجب الاعتناء بما سميناه بالتوثيق وبالتضعيف الضِّمْنِيَّيْن ؛ لأنهما يُراعيان الواقع العملي للنقاد مع حديث ذلك الراوي .

فيمكن دراسة أحدهم منفردا ، أو دراسة بعضهم ، بضم عدد منهم في بحث واحد ؛ لاجتماعهم تحت قاسم مشترك واحد.

مثال الأول (بإفراد أحدهم) ما ذُكر من أمثلة : محمد بن إسحاق ، وعكرمة مولى ابن عباس ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ونحو هؤلاء . فهؤلاء سيكفي فيهم دراسة الأقوال التي قيلت فيه والأحكام الضِّمنيّة فيه ، مع ما ذُكر في ترجماتهم من أحاديث كانت سببا للخلاف فيهم . وهذا سيكون كافيا فيهم ، وقد لا يحتاج الباحث أن يجمع مروياتهم ، لأن الكلام فيهم كلامٌ كثير مستوفٍ ، وقد ينضم إلى ذلك كونهم مكثرين يتعسّر – إن لم يتعذَّر – دراسة حديثهم لزيادة قدرها عن قدر الرسائل العلمية في العدد وما تحتاجه من مدة زمنيه لدراستها ومن ملكات وآليات اجتهاد في الدراسة والحكم .

ولذلك إن وجدنا ضرورة لدراسة أحاديث لهم سوى ما سيق في ترجماتهم ، وأمكن ذلك فيهم ، فسينتقل هذا الراوي إلى منهج دراسة حديث الرواة المكثرين ، على المنهج الآتي ذكره لمثل حاله .

ومثال الثاني (الرواة الذين يُضمون إلى بعض) : مثلا : كـ(الرواة المختلف فيهم من شيوخ الإمام مالك في الموطأ) ، ونحو ذلك من القواسم المشتركة ، لكي يتمكن الباحث من دراسة عدد من الرواة دراسة نظرية ، مضافا إليها بعض حديثهم المذكور في تراجمهم .

وهذا النوع من الدراسة ليس حَدَثًا جديدًا على دراسات الرواة جرحًا وتعديلا ، ولا هو بالمنهج الضعيف في نتائجه ؛ لأنه يعتمد على كلام أئمة الجرح والتعديل واجتهاداتهم وفهم مرادهم من عباراتهم وتحرير خلافهم . وهو ما كان يفعله عامة العلماء المتأخرين (كالذهبي وابن حجر وغيرهما) ، وهو ما يحاول فعله عامة الباحثين المعاصرين في دراستهم للرواة المختلف فيهم : في تخريجاتهم

ودراستهم للأسانيد وفي حكهم عليها ، وكما كانوا – وما زالوا – يُلخِّصون في الرواة المختلف فيهم قولا يرجحونه مُستنتَجًا من أحكام النقاد وعباراتهم .

القسم الثاني : الرواة المقلون : ونقصد بهم من كان عزيز الحديث جدا ، فلا نجد له إلا حديثا واحدا أو حديثين ، وربما نص النقاد على قلة حديثهم ، وربما نصوا على عدد ما لهم من الحديث . ومع ذلك وقع الاختلاف فيهم .

فهؤلاء لا بد من جمع عدد منهم في دراسة واحدة تكفي لقيام دراسة علمية، ولا بد من استقراء كل ما يوجد من حديثهم ، بلا استثناء ، مستعينين بالبرامج ، والفهارس العلمية الدقيقة لكتب السنة المختصة برجال الأسانيد أو الأعلام عموما .

القسم الثالث : الرواة المتوسطون ممن لكل واحد منهم أحاديث تكفي لقيام رسالة (ماجستير أو دكتوراه) .

وضابط التوسط : هو كل من كان مجموع حديثه كله (بغير المكرر) صالحا لرسالة علمية (ماجستير أو دكتوراه) .

ونقترح أن يكون في الماجستير بين ١٥٠ و١٨٠

ويكون في الدكتوراه بين ٢٥٠و ٣٠٠

وعندها يُكلَّف الباحث بحصر كل حديثهم في كتب السنة كلها : ويجب التأكد من عدد الأحاديث الحقيقي ، بحذف المكرر قبل تقديم الطالب للخطة ، ليُثبت الباحثُ استحقاقَ الراوي بأن تخصيص ذلك الراوي بالدراسة وجيهٌ وممكن .

ولابد على كل باحث في هذا المشروع أن يعرف الهدف من دراسته لهذا الموضوع بوضوح تام، وهو أن دراسة مرويات الراوي المختلف فيه من هؤلاء : لا تزيد عن أن تكون قرينة من بين القرائن الترجيح لتحديد منزلة الروي ضمن منازل الجرح والتعديل ، مما يجب أن لا يخرج عن مجموع ما قاله النقاد ، فلا يستحدث الباحثُ قولا يُبطل فيه أقوال النقاد جميعا .

ولذلك لو انفردت عبارات الجرح أو التعديل بالترجيح الواضح والصريح فستكون دراسة مرويات الراوي حينها ليست بذات تأثير مهم على تحديد منزلته في الجرح والتعديل ، بخلاف ما لو كان الاختلاف في الراوي قويًا، فحينها تقوى فائدة دراسة المرويات : بأن تكون تلك الدراسة مرجِّحا من بين مرجِّحات الحكم المستخلَص من أحكام النقاد .

لأن الباحث لا يستطيع من خلال دراسة كل مرويات الراوي التي وصلتنا – لو استطاع جمعها بدقة – أن يكون حكمه عليها كحكم النقاد في زمن الرواية، لأننا فقدنا كثيرًا من الأسانيد والطرق والكتب التي تؤثر في دقة الحكم في حديث الراوي ، خاصة مع احتمال أن يحكم الناقد على الراوي بالضعف أو الضعف الشديد لأجل حديث أخطأ فيه، وقد يكون هذا الحديث مما لم نقف عليه ! فضلا عن النقص المعرفي والمنهجي وفي آلة الاجتهاد بيننا وبين أئمة الاجتهاد النقدي عند أئمة الحديث .

فكيف إذا كان الباحث لن يدرس إلا جزءًا من مروياته ، بل كيف إذا كانت دراسته في كتب قد انتقت أقوى أحاديثه ، كما يحصل مع من يزعم دراسة حديث الراوي في الكتب الستة أو التسعة فقط ؟!

تنبيه : يجب على الباحث بعد حصره حديثه بغير المكرر ، وبعد الموافقة على موضوعه: أن يقسِّم حديث الراوي إلى قسمين :

- ما يثبت عن الراوي .
- وما لا يثبت عنه ، مما رواه عنه الضعفاء ممن قد يكون أولى بتحمل المخالفة أو تبعة النكارة دون الراوي المدروس حديثه .

وفي القسم الأول (وهو ما ثبت عنه) : يُقسِّمه الباحثُ إلى قسمين :

- ما شُورك الراوي في أصل روايته : وهل وافق الثقات أو خالفهم ، لنعلم : هل أصاب أم أخطأ .
- ما انفرد به (إن وُجد) : لنعلم هل في انفراداته ما يُستنكر من مثله .

وهذا المنهج يشمل القسم الرابع ، وبعضه للقسم الخامس ، كما لا يخفى .

القسم الرابع : الرواة المكثرون :

ويجب أن تضم الدراسة لمروياتهم :

١- أحاديثهم في الكتب الستة (كنموذج عشوائي لمنتقيات حديثهم).

٢- وغرائب حديثهم (لأهمية الغرائب في تحديد منزلة الراوي) : من خلال كتب الغريب كـ(مسند البزار) ، و(المعجم الأوسط) للطبراني، و(الغرائب والإفراد) للدراقطني من خلال (أطرافه) لابن طاهر .

٣- أحاديثهم المذكورة في كتب العلل (لأنها هي مجال بيان موافقاتهم ومخالفاتهم ومتى ضبطوا ومتى وهموا) ، ونخص منها الكتب التالية : العلل الكبير للترمذي ، ومسند البزار ، والعلل لابن أبي حاتم ، والعلل للدراقطني .

٤- أحاديثهم المذكورة في ترجماتهم مما كان له أثر في الحكم عليهم .

بشرط أن يبلغ عدد حديثهم في هذه المصادر فقط من كتب السنة العدد الذي يُجاز مثله في الماجستير والدكتوراه . فإن تجاوز ذلك ، لم يعد ذلك الراوي صالحا للرسائل العلمية ، فهو أكبر منها ، وهو عمل الأئمة المجتهدين محصورًا فيهم ، من أمثال أبي زرعة الرازي !

قال أبو زرعة الرازي في عبد الله بن وهب المصري : « نظرت في نحو ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر ، فلا أعلم أني رأيت حديثا له لا أصل له، وهو ثقة» .

فمن عنده القدرة أن ينظر في ثمانمائة حديث في رسالة علمية ، فضلا عن ثمانمائة ألف ؟! وما قيمة النظر في ٣٠٠ أو ٤٠٠ حديث فقط لابن وهب ، وناقدٌ مثل أبي زرعة قد فحص ثمانمائة ألف حديث وخرج بالنتيجة التي ذكرها في ابن وهب ؟!!

وقد وضعتُ عبارة (بن وهب) في الشاملة جميعها ، دون تخصيص فرع من فروع العلوم ، فلم أقتصر على كتب السنة ، ودون تحديد (بن وهب) إلا بهذا التعريف الذي سيشمل المئات ممن ورد في نسبهم الانتساب إلى (بن وهب) ، ومنهم المحدث والأديب والفقيه وغير ذلك ، ومنهم من ورد في خبر تاريخي وقصة أدبيه وغير ذلك ، فما خرجت الشاملة إلا بـ (٤٥٥٠٨) ! أي نحو نصف العدد الذي كان قد درسه أبو زرعة !! مع أننا نعلم أن هذا العدد لو صُفي على عبد الله بن وهب المصري وحده ، وعلى أحاديثه دون ترجماته وفقهه وكلامه ، ومن دون المكرر من حديثه ، لا يصل – في أكبر تخمين – عشرة آلاف حديث ، وهو قطعا أقل من ذلك بكثير . فأين تكون نتيجة دراسة ناقد مجتهد (كأبي زرعة) لثمانين ألف حديث لابن وهب ، من دراسة باحث متدرّب ألفي حديث فقط من حديثه ؟! بل من أربعمائة حديث أو نحوها كما هو حال رسائل الدكتوراه ؟!!

هذا نموذج للفرق بين فحص النقاد من أئمة الاجتهاد المطلق في النقد الحديثي في زمن الرواية ، وفحص الباحثين المعاصرين ؛ على عجزهم النظري ، والتطبيقي ، وما ينقصهم من آلة الاجتهاد في علم الحديث عن أئمة الاجتهاد . مما يبين ضرورة ضبط هذا الباب ، وتحديد هدفه ، ومعرفة الغاية منه ، وإلا

خرجت هذه البحوث بلا ثمرة نافعة ، بل بثمرة ربما ضرت : إذا توهم الباحث أنه قادرٌ ببحثه القاصر مناطحةَ أحكام أئمة الاجتهاد في علم الحديث .

القسم الخامس : الرواة المختلطون ، وهذا هو سبب الإشكال فيهم :

فهؤلاء لهم منهج خاص لدراسة مروياتهم ؛ لأننا نريد أن نعرف ثلاثة أمور :

الأول : هل بلغ اختلاطه حدَّ ردِّ حديثه بعد الاختلاط (كسعيد بن أبي عَروبة) ، أم لم يصل به الاختلاط هذا الحدّ ؛ لأنه كان تغيُّرًا يسيرًا هبط بضبطه من أعلى أحواله إلى ما دونها، لكنه ما زال في حيّز القبول (كأبي إسحاق السَّبيعي) .

الثاني : تمييز من سمع منه قبل الاختلاط .

الثالث : تمييز ما ضبطه ، حتى لو رواه بعد الاختلاط ، فالراوي المختلط قد لا يختلط في كل حديثه . وهذا إنما يُعرف فيما لو توبع المختلط ، كما نص على ذلك ابن حبان في مقدمة صحيحه ، حيث قال : «وأما المختلطون في أواخر أعمارهم : مثل الـجُريري وسعيد بن أبي عروبة وأشباههما : فإنا نروي عنهم في كتابنا هذا ، ونحتج بما رَوَوْا ؛ إلا أنا لا نعتمد من حديثهم إلا :

- على ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم .
- أو ما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثُبوتها من جهة أخرى .

لأن حكمهم (وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم ، وحُمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم) حُكمُ الثقة إذا أخطأ : أن الواجب ترك خطئه (إذا عُلم) ، والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطيء فيه . وكذلك حكم هؤلاء : الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات ، وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سمعاهم منهم قبل الاختلاط ، سواء»[1].

ولذلك سيكون إدخال كتب الصحاح مهما في مثل هؤلاء الرواة ، وعليه فستكون مصادر دراسة أحاديث المختلطين كما يلي :

١- كتب الصحاح الأربعة : البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان .

٢- كتب الانتقاء التالية : سنن أبي داود وجامع الترمذي والسنن الكبرى للنسائي ؛ لأنها تتضمن أهم أحاديث الرواة المختلطين وتتضمن تعليلا مفيدا في تحديد ما ضبطوه من رواياتهم .

٣- كتب العلل ؛ لأنها تبين حال الأحاديث التي اختُلف عليهم أصحابهم فيها ، وتبين الأحاديث التي شاركوا فيها الثقات ووافقوهم أو خالفوهم .

٤- كتب الغرائب ؛ لأنها مظنة الخطأ والوهم وأن تكون روايات نالها خلل في النقل .

القسم السادس : الرواة المدلسون والمختلف في سماعاتهم وإرسالهم :

---

(١) التقاسيم والأنواع لابن حبان (١/ ١١٤- ١١٥) .

ولا بد للباحث من العناية بما يلي :

١- تحديد نوع تدليسه .

٢- تحديد أثر تدليسه على قبول عنعته : من جهة الغلبة أو القلة ، وغير ذلك من المؤثرات .

٣- بيان الشيوخ الذي نُص على سماعه منهم أو على إرساله عنهم .

٤- دراسة الراوي نفسه مولدا ووفاة ورحلات ؛ لأهمية ذلك في ترجيح السماع وعدمه .

٥- دراسة كل حديث لهم في جميع كتب السنة مما يثبت السماع أو يؤيد عدم سماعه .

ونموذج هذا النوع من الدراسات هو ما قمت به في كتابي (المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس : دراسة نظرية تطبيقية على مرويات الحسن البصري)

ولأحد الدارسين، وهو الدكتور مبارك الهاجري دراستان بعنوان (التابعون الثقات ممن تكلم في سماعه من الصحابة) من حرف الألف إلى حرف العين . فعلى الطالب المتقدم بشيء من هذا القسم المدروس أن يبين وجه الإضافة لديه ، لكي يُعلم هل لديه إضافة على المبحوث سابقا أم ليس لديه إضافة .

هذا باختصار شديد : هو المنهج الذي يجب أن يسير عليه الباحث الذي ينوي دراسة أحد الرواة المختلف فيهم .

وكتب

أ.د الشريف حاتم بن عارف العوني

في ١٨/ ٧/ ١٤٤٠هـ